

مناهج البحث القانوني

للبحث العلمي عدة انواع من المناهج المتبعة في كتابة البحوث، فمنها المنهج التاريخي الذي يركز على التطور التاريخي لمشكلة البحث وأهم التشريعات التي عالجتها، والمنهج الاحصائي الذي يعتمد نتيجة الإحصاء او الاستبيان في البحث وهذا النوع من المناهج يتركز على اجراء استبيان لمشكلة معينة ومن ثم استخراج نتائج الاستبيان وتثبيتها في البحث، والمنهج المقارن الذي يقوم فيه الباحث بمقارنة تشريعات بلده مع التشريعات لدولة او اكثر من الدول التي تعالج نفس المشكلة، والمنهج الاستقرائي وفيه يتحول الباحث من الخاص الى العام او من الصغير الى الكبير، ويستخلص هذا المنهج تعليمات واسعة من خلال اعتماده على عدد محدد من الملاحظات، والمنهج الاستنباطي الذي يستنبط به الباحث حكم حالة من أحكام حالات أخرى مشابهة للحالة الأولى بمعنى آخر الانتقال خلال البحث من العام الى الخاص او من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية.

الباحث القانوني

المقصود بالباحث القانوني هو الشخص المكلف بكتابة بحث قانوني سواء كان الهدف منه نيل درجة او نيل ترقية او مشاركة في مؤتمرات او لأغراض التعاقد مع جهات وشركات، وهنا يجب أن تتوفر في الباحث القانوني الصفات التي تجعله مقتدر في كتابة البحث ومن هذه الصفات الصدق والأمانة والرغبة في التعلم والدقة والثقافة العامة والثقافة الخاصة، واحترام المشرف والالتزام بتوجيهاته والمثابرة وقوة الحافطة، وهذه الصفات اذا ما توفرت في الباحث القانوني فأنها تصقل شخصيته وتنمي لديه الموهبة والمهارة والقدرة على النقد والتحليل والترجيح والاستنتاج من دون مبالغة في إظهار شخصيته او مبالغة في نقد غيره من الباحثين، الفقهاء وان يسعى لان تكون شخصيته واضحة من خلال ما يبديه من آراء وترجيحات وحجج قوية وداعمة لمواقفه العلمية، ومن أهم ما يتصف به الباحث الجيد من مظاهر هي:-

اولا: القدرة على تحليل المعلومات التي يحصل عليها بدقة عالية.

ثانيا: نقد الأفكار التي يراها ضعيفة بأسلوب علمي واكاديمي بعيد عن الوقاحة والصلف.

ثالثا: الخروج بتعريفات خاصة خلال البحث تبين شخصيته البحثية.

رابعا: اقتراح نصوص قانونية بديلة تعالج النقص بالقوانين المعالجة للمشكلة.

خامسا: بيان اسلوبه في البحث الذي يميزه عن الآخرين.

سادسا: استخلاص نتائج مجدية ومفيدة وتوصيات مهمة في خاتمة البحث.